المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

قراءة في :

# تحليل دور شركات الأمن في الصراعات الأفريقية

(هدف هذه الدراسة هو تحليل دور الشركات الأمنية الخاصة، وتسليط الضوء على شركة فاغنر في الصراعات الأفريقية – ليبيا)

بقلم : أ.د محمد شرف الدين الفيتوري

# محتويات

مبادئ المؤسسة العسكرية ..... 2

التاريخ الاستعماري في المنطقة الأفريقية ..... 2

الفرق بين المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة ..... 3

أسباب اللجوء للشركات العسكرية الخاصة :- ..... 5

أسباب تتعلق بدول ذاتها ..... 5

أسباب إقليمية ودولية ..... 6

دور الوصايا في التدخلات العسكرية في أفريقيا ..... 7

قوات الفاغنر في ليبيا : ..... 8

**مبادئ المؤسسة العسكرية:**

إن الثقافة السياسية الديمقراطية عادة تكمن في أساس الجيوش المحترفة (في كتاب **ساموبل فاينر الكلاسيكي رجل على ظهر الخيل دور الجيش في السياسة** ) يتم تحديد مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية في بلد ما بمدى وجود موافقة واسعة داخل المجتمع على إجراءات خلافة السلطة السياسية والاعتراف بأن المواطنين يمثلون السلطة السيادية النهائية، كما يجب حماية العمليات الديمقراطية بواسطة مؤسسات الدولة، مثل القوات المسلحة، لذلك يجب أن تجسد فكرة الاحتراف العسكري في الدول الديمقراطية قيمًا أساسية مثل قبول شرعية المؤسسات الديمقراطية وعدم التحيز في العملية السياسية، واحترام حقوق الإنسان المتعلقة بالأفراد والدفاع عنها في الثقافة السياسية القوية ، تتحمل السلطات المدنية المنتخبة شرعياً المسؤولية الكاملة عن إدارة الشؤون العامة والسياسية، فيما تنفذ القوات المسلحة سياسة الدفاع والأمن التي تكون السلطات المدنية قد طورتها .

ترتكز فكر القوات العسكرية عادة على عدة مبادئ أساسية، وهي: احترام السلطة المدنية الديمقراطية، والولاء للدولة، والالتزام بالحياد السياسي، والثقافة المؤسسية الأخلاقية، وتتجلى هذه المبادئ في القيم التي تميز تصرفات الجندي المحترف، مثل الانضباط والنزاهة والشرف والالتزام والخدمة والتضحية والواجب، هذه القيم تزدهر في منظمة ذات مهمة هادفة وخطوط واضحة للسلطة والمساءلة والبروتوكول، وعلى الرغم من السجل المخيب للآمال، فإن مبادئ وقيم الاحترافية للقوات العسكرية لها صدى عميق لدى القادة العسكريين الأفارقة والمواطنين العاديين على حد سواء، ومع ذلك، تكمن المشكلة في عدم تكييف وتنفيذ هذه المفاهيم بشكل صحيح في كثير من البلدان دول الأفريقية .

**تاريخ الاستعمار في المنطقة الأفريقية :**

تعد النقطة الأولى التي تفسر سبب تورط الجيوش الأفريقية في القضايا الاقتصادية والسياسية هي التاريخ الاستعماري للقارة، فقد ورثت القوات الأفريقية بنية مجتمعية بنيت على آثار الجيوش الاستعمارية، وكانت هذه الجيوش تعاني من بذور التحيز العرقي التي زرعها المستعمرون، مما أدى إلى انخفاض في المهنية العسكرية ، وعادةً ما تشكل الأقليات العرقية الجزء الأكبر من القوات العسكرية الاستعمارية لتحقيق توازن القوى بين العرقيات التي كانت

تهيمن تاريخيًا،على سبيل المثال، كانت أقلية **التوتسي** في بوروندي ورواندا والأقليات الرعوية في أجزاء شمال غانا ونيجيريا وتوغو هي الغالبة في القوات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية قبل الاستقلال ، وكان لهذا التحيز العرقي تأثير كبير على تشكيل جيوش ما بعد الاستقلال تلك الدول .

إن موجة الانقلابات التي شهدتها بعض الأنظمة الأفريقية بعد الاستقلال، تم تنفيذها في كثير من الحالات بواسطة ضباط عسكريين من تلك الأقليات العرقية ، وكان من بين الزعماء البارزين لهذا النمط (**إيتيان إياديما**) في توغو عام 1963، (و**سانجولي إيميزانا**) في بوركينا فاسو (المعروفة آنذاك بفولتا العليا) عام 1966، (و**جين بيدل بوكاسا**) في جمهورية أفريقيا الوسطى عام 1966، (و**عيدي أمين دادا**) في أوغندا عام 1971، ولم يكن لدى هذه الجيوش التي تقودها الأقليات أي دافع لدعم التغيير الديمقراطي، حيث كانت تدرك أن موقعها المميز في خطر بسبب حكم الأغلبية، وفي الوقت نفسه، لم تكن القوات الاستعمارية ترى أي فائدة في تأهيل الضباط الأفارقة لتولي المسؤولية القيادية، وبالتالي، كان هناك عدد قليل من الضباط المؤهلين لتولي القيادة.

وبعد مرور خمسين عاماً، لم يعد الإرث الاستعماري يبرر استمرار النقص في المهنية لدى العديد من الجيوش الأفريقية، بعد الاستقلال، أتاحت الحكومات الأفريقية الفرصة لبناء جيوش وطنية جديدة ومهنية من خلال إصلاح الهياكل والعمليات وطرق التجنيد التي تركها المستعمرين، وبدلاً من ذلك، اختار قادة ما بعد الاستقلال استغلال هذه العيوب لإقامة أنظمة سياسية استبدادية والحفاظ عليها، وقد أدى ذلك إلى تحديات مستمرة للاحترافية العسكرية في أفريقيا، بما في ذلك التحيزات العرقية والقبلية في القوات المسلحة والتسييس المستمر للجيش وضعف القدرة التشغيلية لقواتها .

**الفرق بين المرتزقة والشركات الأمنية الخاصة :**

يجب تحديد ثلاثة مفاهيم أساسية يتعين التمييز بينها: المرتزقة، وشركات الأمن الخاصة، والشركات العسكرية الخاصة ،على الرغم من صعوبة الفصل العملي بينهما، إلا أنه من الضروري التمييز بينها بناء على الاعتبارات الوظيفية والقانونية والأخلاقية.

**المرتزقة** هم "جنود" يعملون لحساب دولة أجنبية ويشاركون في العمليات المسلحة لتحقيق مصالح تلك الدولة، وهم ينتمون إما لأفراد أو مجموعات أو هيئات تمثل دولة، يعمل المرتزقة غالباً مع المنظمات أو الأشخاص المطلوبين دولياً ولا يلتزمون بالقوانين الدولية.

**شركات الأمن الخاصة** هي الشركات التي تقدم خدمات أمنية غير قتالية، تعمل هذه الشركات وفقا للقوانين الداخلية في بلد المقر وتلتزم بالقوانين الدولية المتعارف عليها، قد تقدم هذه الشركات خدمات متعددة مثل الاستشارات الأمنية والدعم اللوجستي وتحرير الرهائن .

**الشركات العسكرية الخاصة** هي الشركات التي تقدم خدمات عسكرية تتراوح بين المهام غير القتالية والاستشارات العسكرية والدعم اللوجستي والمهام القتالية، تعمل هذه الشركات وفقا للقوانين الداخلية في بلد المقر وتلتزم بالقوانين الدولية المتعارف عليها.

على الرغم من أن هناك تداخلا بين وظائف المرتزقة ووظائف شركات الأمن الخاصة والشركات العسكرية الخاصة، إلا أنه يمكن التمييز بينها استناداً للمعايير القانونية والوظيفية، تحمل شركات الأمن الخاصة والشركات العسكرية الخاصة بنية رسمية وتلتزم بالقوانين، بينما يعمل المرتزقة غالبا مع منظمات غير قانونية ولا يلتزمون بالقوانين.

يمكن لهذه الشركات أن تقوم بنفس الممارسات المشروعة أو غير المشروعة في الواقع العملي، وخاصة في حالة الشركات العسكرية، وبناء على طبيعة الوظائف، وفي المقابل فإن دور المرتزقة يكون عادة مرتبط بالعمليات القتالية والتدخلات العسكرية، بينما تقوم شركات الأمن الخاصة بتقديم خدمات أمنية غير قتالية مثل حماية الشخصيات المهمة والمنشآت والتحقيقات الأمنية، وتعمل الشركات العسكرية الخاصة على تقديم خدمات عسكرية متنوعة بما في ذلك التدريب العسكري والدعم اللوجستي والتعاقد مع القوات المسلحة.

ويعد استخدام المرتزقة وشركات الأمن الخاصة والشركات العسكرية الخاصة في العمليات العسكرية والأمنية قضية مثيرة للجدل، يتم اتهامها في بعض الأحيان بانتهاك حقوق الإنسان وتغذية النزاعات المسلحة وزعزعة الأمن العالمي، ومع ذلك، ويرى بعضهم أن استخدامها قد يكون ضرورياً في بعض الحالات لتعزيز الأمن وتوفير الخدمات اللازمة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات والعنف.

## أسباب اللجوء للشركات العسكرية الخاصة :-

**أولا : أسباب تتعلق بدول بذاتها:**

هذه الأسباب تتعلق بالوضع الداخلي في العديد من الدول، حيث يعاني العديد منها من ضعف الديمقراطية وقمع الحريات الأساسية والتعبير السلمي، حيث قد تلجأ هذه الدول إلى الشركات العسكرية الخاصة لتعزيز قدرتها على مواجهة المعارضة المسلحة أو للحفاظ على نظامها الحاكم، هناك أيضًا جماعات مسلحة تستخدم هذه الشركات للمساعدة في الإطاحة بالحكومات المعترف بها دوليًا.

هناك عدة أسباب لظهور هذه الشركات العسكرية الخاصة، وتشمل ما يلي:

1. **تراجع قدرات الجيوش القتالية للدولة**: قد يكون لدى الدول ضعف في القدرة على تنفيذ المهام الأمنية والدفاعية بشكل فعال نظراً لاستنفاذ الجيش أو حدوث انشقاقات داخلية، تلجأ بعض الدول إلى الشركات العسكرية الخاصة لتعويض هذا النقص وتعزيز قدراتها الأمنية.
2. **العولمة وتراجع دور الدولة**: مع تقدم نظام العولمة وتراجع دور الدولة في العديد من المجالات، بما في ذلك الأمن والدفاع، زاد الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة، تلجأ الدول إلى هذه الشركات لتوفير الخدمات الأمنية والعسكرية بدلاً من القوات النظامية.
3. **تأسيس الشركات العسكرية بواسطة قادة عسكريين متقاعدين**: يقوم بعض كبار الضباط العسكريين المتقاعدين بتأسيس الشركات العسكرية الخاصة بعد انتهاء خدمتهم العسكرية، يستفيد هؤلاء القادة المتقاعدون من خبرتهم وعلاقاتهم العسكرية لتأسيس هذه الشركات وتقديم خدمات أمنية وعسكرية للحكومات والأفراد بمقابل مادي.
4. **فقدان الثقة في قوات الأمن النظامية**: قد تفقد بعض الدول الثقة في قوات الأمن والجيش االنظامي، وتلجأ إلى الشركات العسكرية الخاصة لتأمين رؤساء وزعماء الدول بدلاً من القوات النظامية.

**ثانيا: أسباب إقليمية ودولية :**

توجد أسباب إقليمية للجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة، وتتنوع هذه الأسباب بين الأسباب السياسية والأسباب الأمنية ،تسعى بعض الدول الإقليمية إلى استخدام هذه الشركات للحفاظ على أمنها القومي وتحقيق الهيمنة الإقليمية على دول الإقليم.

ويمكن الاستشهاد في القارة الافريقية بمثالين هما دولتي الجابون وساحل العاج (كوت ديفوار)، في سبعينات القرن الماضي، دعمت هاتان الدولتان متمردين إقليميين في **بيافرا** بنيجيريا لمواجهة نظام الرئيس **"يعقوب جون"** على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة مباشرة مع نيجيريا، يمكن أن يعزى هذا الدعم إلى الضغوط الفرنسية على الرئيس الجابوني آنذاك **"عمر بونجو"** تم تسهيل تدفق الأسلحة والمرتزقة عبر مطارات الجابون إلى **بيافرا**.

هذا النهج أيضًا ينطبق على قوات **فاغنر**، تشير التقارير الدولية والأممية إلى رغبة الإمارات والسعودية في تحقيق التوسع والهيمنة الإقليمية، ورغبة مصر في حماية مصالحها وأمنها القومي في ليبيا، وبالتالي، تدعم هذه الدول **فاغنر** من خلال تمويلها وتزويدها بالدعم العسكري.

هذه هي بعض الأمثلة على الأسباب الإقليمية التي تدفع الدول إلى اللجوء إلى الشركات العسكرية الخاصة في سياقات مختلفة، ويجب ملاحظة أن استخدام هذه الشركات يثير العديد من القضايا والتحديات، وتختلف الآراء بشأنها.

اما دولياً وبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية، شهدت العديد من النظم الديكتاتورية انهياراً ملحوظا ، مما أدى إلى حدوث عدم استقرار وفراغ سياسي في هذه الدول ، ونتيجة لذلك زاد الطلب على الشركات العسكرية التي تعمل في هذه المناطق، وفي الوقت نفسه، اتجهت الدول الكبرى نحو تقليص حجم قواتها النظامية وتحسين كفاءتها، مما أدى إلى تسريح عدد كبير من الجنود الذين يجدون صعوبة في الاندماج في الوظائف المدنية.

تزامن تقليص حجم القوات النظامية مع زيادة الصراعات المسلحة، خاصة في إفريقيا، مما زاد الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة، وبالفعل، أظهرت الدول الإفريقية إنفاقاً كبيراً على الأنشطة العسكرية، وفي إطار الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في فترة إدارة **"جورج بوش"** الابن، تم التركيز على تقليص حجم القوات البرية والاعتماد بشكل أساسي على القوات الجوية.

تم تعويض نقص القوات من خلال التعاقد مع الشركات العسكرية الخاصة، ومن بين تلك الشركات كانت شركة **Brown Root Service** التابعة لشركة **هاليبرتون**، وقد أظهرت

إحصاءات البنتاجون أنه تم إنفاق مبالغ ضخمة على هذه الشركات، وخصوصاً خلال فترة حرب العراق وأفغانستان.

بالنسبة لروسيا، سعت هي أيضاً لتوسيع نفوذها في إفريقيا من خلال شركة **فاغنر** وتمويلها المباشرودعمها تقنياً ، وتم استخدام هذه الشركة لتحقيق مصالح روسيا على حساب الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا. وكانت التكلفة السياسية والاقتصادية لتدخل شركة **فاغنر** أقل من تدخل القوات النظامية، وبالتالي فإن أي نجاح يرتبط بالشركة يساهم في تعزيز مكانة روسيا ونفوذها.

**دور الوصايا في التدخلات العسكرية في افريقيا :**

الوصاية تشير إلى تدخل دولة أو مجموعة من الدول في شؤون دولة أفريقية أخرى، سواء بناءً على طلب من الحكومة المحلية أو بشكل قوسي، تُستخدم الوصاية عادة لوصف السيطرة العسكرية أو السياسية التي تفرضها دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى ،على سبيل المثال، في ليبيا تم تنفيذ الوصاية العسكرية من خلال القرار السابع الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2011، والذي وافق على إقامة منطقة حظر جوي وفرض حظر تجارة الأسلحة على البلاد في ظل النزاع الدائر فيها، قامت قوات دولية بتنفيذ المنطقة الجوية المحظورة ومنع تدفق الأسلحة إلى البلاد.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن الوصاية العسكرية ليست دائماً الحل الأمثل للتحديات الأمنية في القارة الأفريقية، قد يؤدي التدخل الخارجي إلى تعقيد الصراعات وتأجيج التوترات القومية والعرقية، لذلك يجب تنفيذ الوصاية العسكرية بحذر والتنسيق وفقًا للقانون الدولي، وبموافقة ودعم الحكومة المحلية، وبناءً على طلب واضح ومشروع من دولة الوصاية ،فقد تسهم الوصاية العسكرية في تدفق المرتزقة والقوات العسكرية الخاصة عن طريق توفير غطاء قانوني أو سياسي لهذه الأنشطة، في بعض الحالات، يمكن للوصاية العسكرية أن تكون وسيلة للقوى الأجنبية لتنفيذ أجنداتها السياسية أو الاقتصادية عبر استخدام المرتزقة أو القوات العسكرية الخاصة، كما تستخدم الشركات العسكرية الخاصة والمرتزقة عادة في النزاعات الداخلية للدول الأفريقية بهدف توفير قوة عسكرية إضافية بدون تورط سياسي مباشر، وقد يتم استخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو استغلال موارد طبيعية للدولة المضيفة أو للدول المشاركة في الوصاية.

و قد تتيح الوصاية العسكرية للقوات الأجنبية القدرة على التدخل بشكل أكثر حرية وانتشارا في الدول تحت الوصاية ، تقوم القوات العسكرية الخاصة والمرتزقة بتنفيذ عمليات استخباراتية، وتنفيذ عمليات قتالية، وتأمين مناطق استراتيجية، وتنفيذ اغتيالات مستهدفة بدون وجود مسؤولية قانونية أو سياسية للدول تحت الوصاية .

**قوات الفاغنر في ليبيا :**

تهدف الشركات العسكرية بما فيهم **فاغنر**، في المقام الأول إلى تحقيق الربح المادي، وهي لا تمانع في تحقيق مصالح الدولة الام " **روسيا** " في هذه الحالة، كونها أداة للسياسة الخارجية القوية لروسيا، لذا، يمكننا القول بوجود عدة أهداف مشتركة بين روسيا و**فاغنر**، حاولت الأخيرة تحقيقها في ليبيا وشمال إفريقيا بشكل عام، **ومن أبرز هذه الأهداف:**

- تقديم الدعم العسكري **لخليفة حفتر**، الذي يعد حليفًا استراتيجياً لروسيا، في مواجهة حكومة الوفاق في طرابلس والتي تحظى بالدعم الغربي.
- السيطرة على منشآت النفط الليبية، والتي تمكنها من السيطرة على إمدادات الغاز إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.

تعتبر ليبيا "دولة ممر" لانتشار النفوذ الروسي في إقليم الساحل والصحراء، وذلك لمنافسة النفوذ الفرنسي في تلك المناطق، ويتم ذلك من خلال بناء قواعد عسكرية في ليبيا، مثل قاعدة **القرضابية**، و**الخادم**، و**براك الشاطئ**، و**الجفرة**، لإنشاء جسور جوية بين ليبيا والساحل والمناطق الجنوبية، فقد تنوعت مهام **فاغنر** في ليبيا بين المهام العسكرية المباشرة، مثل المشاركة في القتال، والمهام العسكرية غير القتالية، مثل تقديم التدريبات العسكرية والدعم الفني لإصلاح المركبات المدرعة وحماية المنشآت النفطية، بالإضافة إلى ذلك قدمت **فاغنر** أنشطة سياسية وإعلامية، مثل تقديم استشارات سياسية وشن حملات إعلامية لدعم بعض الشخصيات السياسية في ليبيا، ويلاحظ أن هذه المهام تم تنفيذها بالتوازي، وتعتمد على سياق الصراع الداخلي وأولوياته، يمكن تقسيم طبيعة تدخل **فاغنر** في الصراع الليبي إلى **ثلاث مراحل**: قبل معركة طرابلس في أبريل 2019 حتى يونيو 2020، وخلال المعركة نفسها، ومنذ نهاية 2020 حتى الآن.

**تقييم دور فاغنر في ليبيا يعتمد على المعايير التالية:**

- **تأثيرها العسكري**: يمكن القول إن **فاغنر** قدمت دعمًا عسكريًا فعالًا **لخليفة حفتر** وقواته في المعارك ضد حكومة الوفاق بليبيا ، وقد ساهم هذا الدعم في تعزيز قدرات **حفتر** وتحقيق بعض الانتصارات المحدودة.

- **تأثيرها السياسي**: لم تقدم **فاغنر** دعمًا سياسيًا قويًا لأي طرف في الصراع الليبي، ولكنها قدمت استشارات سياسية ودعمًا جزئيًا لبعض الشخصيات السياسية، ورغم ذلك، فإن التأثير السياسي الفعلي **لفاغنر** في ليبيا قد يكون محدودًا.
- **تأثيرها الاقتصادي**: يمتلك **فاغنر** مصالح اقتصادية في ليبيا عبر السيطرة على منشآت النفط ، وقد يؤثر هذا التحكم على تدفق النفط والغاز إلى أوروبا وقدرتها على التأثير على السوق العالمية.
- **تأثيرها الإقليمي**: يعد تواجد **فاغنر** في ليبيا جزءا من سعي روسيا للحفاظ على التواجد العسكري والسياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد يؤدي هذا التواجد إلى تعقيد الأوضاع الإقليمية وزيادة التوتر مع الدول الغربية.

بالنظر إلى هذه العوامل يمكن القول إن دور **فاغنر** في ليبيا هو دور متنوع ومعقد، **فاغنر** تعزز قدرات **حفتر** وتسهم في تحقيق بعض الانتصارات العسكرية، ولكن تأثيرها السياسي والاقتصادي قد يكون محدوداً، كما أن وجودها يزيد من التوترات الإقليمية والداخلية بليبيا وقد يؤدي إلى تعقيد الصراع الليبي.

بالنسبة لمستقبل **فاغنر** في ليبيا، فإنه يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك تطورات الصراع الليبي وتحركات الدول الأخرى في المنطقة، قد يستمر دور **فاغنر** في البلاد إذا استمرت روسيا في رؤية ليبيا كجزء من مصالحها الاستراتيجية واستمرت في توفير الدعم العسكري والمالي **لفاغنر**.